# المحتويات

| الصفحة | الموضوع |
|---|---|
| ١ | مشروع مادة فقه المعاملات المالية: مقدمة، هدف المادة، بيان أهمية مادة فقه المعاملات المالية، منهجية المادة، مفردات المادة، مراجع مقترحة.<br>إعداد مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي |
| ٦ | ملاحظات الدكتور خالد بن حمد القدير (جامعة الملك سعود، قسم الاقتصاد) |
| ٧ | ملاحظات الدكتور راشد بن أحمد العليوي (جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، قسم الاقتصاد) |
| ٩ | ملاحظات قسم الاقتصاد والإرشاد الزراعي (جامعة الملك فيصل) |
| ١٠ | ملاحظات الدكتور ناجي عجم (جامعة الملك عبدالعزيز – الدراسات الإسلامية) |
| ١١ | ملاحظات الدكتور عادل بن عبدالقادر قوته (جامعة الملك عبدالعزيز، الدراسات الإسلامية) |
| ١٦ | ملاحظات الدكتور عادل بن حميد يعقوب (جامعة الملك خالد، كلية اللغة العربية والعلوم الإجتماعية والإدارية) |
| ١٨<br>بن | ملاحظات الدكتور محمد بن ابراهيم السحيباني (جامعة الإمام محمد سعودالإسلامية، قسم الاقتصاد والعلوم الإدارية) |
| ٢٠ | ملاحظات دكتور عبدالله بن سليمان الباحوث (جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، قسم الاقتصاد والعلوم الإدارية) |
| ٢٢ | ملاحظات الدكتور سعد بن حمدان اللحياني (جامعة أم القرى، قسم الاقتصاد الإسلامي) |
| ٢٥ | ملاحظات الدكتور عبدالعزيز بن علي الغامدي (كلية الشريعة، الرياض) |
| ٢٧ | ملاحظات الدكتور نجاح عبدالعليم أبو الفتوح (جامعة الملك عبدالعزيز، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي) |
| ٣٠ | ملاحظات الدكتور محمد بن سعدو الجرف (جامعة أم القرى، قسم الاقتصاد الإسلامي) |
| ٣٦ - ٤٠ | ملاحظات الدكتور خالد بن سعد المقرن(جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، قسم الاقتصاد والعلوم الإدارية) |

# مشروع مادة فقه المعاملات المالية

## مقدمة

أوصى مجلس إدارة مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي ، في اجتماعه بتاريخ ١٤١٠/١٠/٢٨هـ بإدخال مادة فقه المعاملات المالية متطلب كلية ضمن مواد كلية الاقتصاد والإدارة، ساعتين في الأسبوع ، لفصل دراسي واحد .

وبناءً على هذه التوصية ، قامت لجنة المناهج في المركز بدراسة الموضوع ، وذلك بالرجوع إلى المواد القريبة من تلك المواد ، والمدرجة في برامج كلية الاقتصاد والإدارة ، بأقسامها المختلفة ، أو في برامج كليات أخرى في الجامعة ، مثل كلية الآداب ، قسم الدراسات الإسلامية .

## أولاً : هدف المادة

تهدف المادة إلى تزويد الطالب بالمعرفة الكافية بأحكام المعاملات الشرعية بأنواعها المختلفة مع إيضاح ما يستجد من أنواع للمعاملات المالية المعاصرة وبيان أحكامها الشرعية ، وربط ذلك بالتطبيقات المعاصرة في المؤسسات والمصارف المالية .

## ثانياً : بيان أهمية مادة فقه المعاملات المالية

نصت المادة الأولى من الفقرة (ب) من لائحة جامعة الملك عبد العزيز على أن من بين أهداف الجامعة "العناية الخاصة بالدراسات الإسلامية وأبحاثها" .

كما نصت اللائحة التنظيمية لكلية الاقتصاد والإدارة ، الصادرة بموافقة معالي مدير الجامعة على أن من بين أهداف

الكلية "الاهتمام بتراث الفكر الإسلامي في مجالات الاقتصاد والإدارة ومشتقاتها العلمية" .

وتحقيقاً لهذا الهدف السامي النبيل ، أدخلت في الأقسام المختلفة للكلية مواد علمية ذات طابع إسلامي ، مثل الاقتصاد الإسلامي ، والإدارة الإسلامية ، والمحاسبة الإسلامية .

ومن الملاحظ أن ما يتلقاه الطالب في كلية الاقتصاد من مواد شرعية ، خلال سني الدراسة الجامعية ، لا يتعدى مواد الثقافة الإسلامية ، في مستوياتها الأربعة ، وكلها خالية من فقه المعاملات المالية ، وحيث إن خريج كلية الاقتصاد والإدارة يجب أن تكون لديه المقدرة على تمحيص شرعية المعاملات والعقود التي سوف يتعامل بها في حالة عمله في مؤسسات مالية أو شركات تجارية ، كان من المناسب إحداث مادة لفقه المعاملات المالية ، تتضمن بعض مقاصد الشريعة وقواعدها الكلية ومفسدات العقود (كالربا والغرر) والمبادئ العامة في الملكية والمبايعات والمشاركات ، مع بيان مدلولاتها الاقتصادية .

ولعل من أهم أهداف هذه المادة أن يتم تزويد الطالب بأهم المقاصد والقواعد والمبادئ التي تساعده في تمحيص شرعية المعاملات والعقود الجارية حوله ، كما تثير فيه الرغبة في نقد النظريات الغربية ، والقدرة على هذا النقد ، وإظهار القيم الكامنة في هذه النظريات ، مما يؤدي بالضرورة إلى إثارة التفاعل بين الطالب والمواد الدراسية ، وبينه وبين الأستاذ ، الأمر الذي يكون من شأنه في النهاية العمل على تعزيز البرامج الرامية إلى تحقيق إسلامية العلوم الاجتماعية .

وتجدر الإشارة أخيراً إلى أن عدداً من كليات الاقتصاد والإدارة في جامعات الولايات المتحدة تدرس فيها الآن مادة "القانون والاقتصاد" (Law & Economics) وربما أنشئت لها أقسام متخصصة . فلا عجب إذن أن تدرس عندنا مادة الفقه الاقتصادي ، أو فقه المعاملات الاقتصادية أو المالية .

## ثالثاً : منهجية المادة

١- المادة المقترحة سوف تدمج بين محتويات عدة مواد في فقه المعاملات في قسم الدراسات . وتتعرض للدلالات والآثار الاقتصادية .

٢- لا تتعرض للشكليات الحقوقية المحضة ، مثل مجلس العقد ، أهلية العاقد (التمييز ، الجنون ، العتة ، الصغر) ، أنواع العقد (صحيح ، باطل ، فاسد ، نافذ ، موقوف) ، وصيغة العقد (الإيجاب والقبول ، العقد المنجز ، العقد المعلق ، العقد المضاف إلى المستقبل) ، القبض وصوره ، عيوب العقد (شوائب الإدارة ، عيوب الرضا : الإكراه ، الغلط ، التدليس) . وسوف تركز على رأي جمهور الفقهاء ، دون الدخول في تفصيلات خلافية كثيرة ، وقد تبرز رأياً آخر إذا كان فيه وجاهة في ضوء الظروف والأوضاع المعاصرة .

٣- تتعرض المادة المقترحة لصيغ وتطبيقات معاصرة لا تتناولها عادة كتب الفقه التقليدية .

**رابعاً : مفردات المادة**

- المال : تعريفه وأقسامه
- الملك ، أنواعه ، أسبابه ، حالات نزع الملك .
- أهم المحرمات في المعاملات المالية :
  - * الربا .
  - * الغرر .
  - * الجهالة .
  - * الغبن .
  - * الاحتكار .
  - * الغصب .
- البيع : حكمه وأنواعه .
- البيوع الممنوعة .
- الصرف .
- المداينات .
- الإجارة والسمسرة والجعالة .
- الشركات وأنواعها .
- الوكالة والحوالة .

**بعض المعاملات المعاصرة**

- بيع المرابحة للآمر بالشراء .
- التمويل الايجاري .
- السلم والسلم الموازي .
- المشاركة المتناقصة والمشاركة المتتالية والمشاركة بالنقاط.
- التمويل بالتورق .
- الاستصناع .
- صناديق الاستثمار والصناديق المضمونة .
- الاختيارات والمستقبليات .
- البيع المتوازي للعملات .

**خامساً : مراجع مقترحة**

١- علي الخفيف ، المعاملات المالية .

٢- أحمد إبراهيم بك ، المعاملات الشرعية .

٣- فصول مختارة من بعض المداخل الفقهية المعاصرة (محمد سلام مدكور ، مصطفى الزرقا ، وسواهما) .

٤- محمد الطاهر بن عاشور ، مقاصد الشريعة ، الفصل المتصل بالمعاملات المالية .

٥- إبراهام يودوفيتش، الشركة والربح في الإسلام (بالإنجليزية) .

٦- الزرقا والقري ، التعويض عن ضرر المماطلة في الدين ، لتوضيح أهمية المداينة في الحياة الاقتصادية ، وعناية الشريعة بالمداينات مما يصلح نموذجاً عملياً لإيضاح الوظائف الاقتصادية للأحكام الشرعية .

٧- الزرقا ، محمد أنس ، بعض اقتصاديات قواعد التبادل المالي (المعاوضات) في الشريعة الإسلامية ، مجلة الجمعية الدولية للاقتصاد الإسلامي ، لندن ، ١٩٩١م ، (فيه أيضاً إيضاح للوظائف الاقتصادية لبعض الأحكام الشرعية الأساسية المتصلة بالمعاوضات) .

## ملاحظات دكتور خالد بن حمد القدير
## جامعة الملك سعود - قسم الاقتصاد

- أقترح أن يكون مسمى المقرر فقه المعاملات المالية المعاصرة .
- من المفيد أن يدرس الطالب شروط البيع الصحيح .
- كذلك دراسة أنواع البيع (المقايضة ، الصرف ، السلم ، المرابحة ، التولية ، الشفعة، الارتفاق ، الرهن ، غيرها) .
- من المعاملات المالية المحرمة الغش وبيع المحرم والنجس والبيع على البيع وبيعتين في بيعة، وبيع ما لا يملك ، وغيرها .
- توثيق البيع .
- الخيار .
- أين موضوع التأمين .
- موضوع الشركات يحتاج إلى مقرر مستقل ولكن إذا كان لابد من الإشارة إليه في هذا المقرر فينبغي التركيز على أنواع محددة أقترح أن تكون الشركات المساهمة .
- أقترح إضافة موضوع المضاربة .

## ملاحظات دكتور راشد أحمد العليوي
## جامعة الإمام محمد بن سعود بالقصيم

- أهمية المال في الشريعة الإسلامية وكون "حفظ المال من الضرورات الخمس" .
- العقود ... أركانها وشروطها وأقسامها (عقود المعاوضات والتبرعات .. وصحتها وفسادها وأثرها) .
- القواعد الفقهية في المعاملات "يراجع موسوعة القواعد الفقهية في المعاملات المالية" .
- البيع وبعض الصور المعاصرة له :
  ١/ بيع المرابحة للآمر بالشراء .
  ٢/ البيع بالتقسيط .

- التأجير وبعض الصور المعاصرة له :
  ١/ التأجير المنتهي بالتمليك .
  ٢/ ...
- الصرف وشروطه وحقيقة الأوراق النقدية وحكمها الشرعي وأسواق العملات.
- الربا مع التركيز على الربا الموجود في المصارف "الفوائد المصرفية، في الإقراض وفي بعض العمليات والخدمات البنكية مثل خطابات الضمان والاعتمادات المستندية والبطاقات الائتمانية" .
- الشركات وأنواعها :
  ١/ شركات الأشخاص كالمضاربة وصورها المعاصرة .
  ٢/ ...

هناك اقتراح آخر لصياغة فقه المعاملات المالية على النحو التقليدي المعتاد كما يلي :

- البيع .
- الصرف .
- الوكالة .

- الصلح .
- الحجر .
- الإجارة .
- السبق والجعالة - العارية .
- الغصب - الشفعة - الوديعة .
- الهبة - الوصية - الوقف .

والصياغة الأولى أرجح وأولى إذا تمت عملية التقعيد والتأصيل بكفاءة

## منهج مقترح آخر لصياغة فقه المعاملات المالية

- الأسهم والسندات (الأوراق المالية)
- التأمين وأنواعه .

وفي صياغة منهج هذه المفردات يعنى بالتأصيل الفقهي والاستدلال والتقعيد ويعتمد على قرارات مجمع الفقه الإسلامي بجدة ونحوه من المجامع والهيئات واللجان العلمية ويستفاد من قرارات الهيئات الشرعية بالبنوك الإسلامية .

# ملاحظات قسم الاقتصاد والإرشاد الزراعي
# جامعة الملك فيصل

أولاً : نعتقد أنه حتى تعم الفائدة من المادة قد يكون من المناسب ربط تدريس فقه المعاملات بالنظرية الاقتصادية بمعنىأنه على سبيل المثال يمكن ربط الملكية والحقوق الخاصة للتملك كما هي متعارف عليها في النظرية الاقتصادية في ضوء النظرية العامة للتوزيع (سواء توزيع ما قبل الإنتاج أو توزيع ما بعد الإنتاج) وتفسيرها تفسيراً نظرياً يعكس وجهة نظر المذهب الاقتصادي في الإسلام لكل من حالتي التوزيع .

ثانياً : نعتقد أن معاملات المصارف لم تأخذ الحيز الكافي في المعاملات المعاصرة ، وحيث إن كل المؤسسات ومعظم الأفراد لهم معاملات مع المصارف فقد يكون من المناسب إعطاء مساحة كافية لهذه المعاملات والتخريجات الفقهية لكل منها ، أي مدى توافقها مع الشريعة .

**ملاحظات دكتور ناجي عجم**
**قسم الدراسات الإسلامية - كلية الآداب والعلوم الإنسانية**
**جامعة الملك عبد العزيز**

١- يضاف إلى الشركات الشركات الحديثة المحاصة والقابضة والمساهمة والتوصية .

٢- يضاف إلى مفردات المادة ما يلي :

أ/ المعاملات المصرفية في ميزان الإسلام ، ومنها الربا ، وحسم سندات الدين وضع وتعجل ، وزكاة السندات ، وتحصيل المستحقات وتحويل النقود وفتح الاعتماد المستندي ، وخطابات الضمان ، وبطاقات الائتمان .

ب/ الحقوق المعنوية : حق التأليف ، وحق براءة الاختراع ، وحق الاسم التجاري، وحق الإخلاء .

ج/ عقد المقاولة والبيع بالمزايدة .

د/ أنواع الشركات والتأمين والتأمين الصحي وإعادة التأمين .

**ملاحظات دكتور عادل عبد القادر محمد ولي قوته**
**قسم الدراسات الإسلامية ـ كلية الآداب والعلوم الإنسانية**
**جامعة الملك عبد العزيز**

## مقدمة

من خلال الملازمة للتواضعة لفقه المعاملات المالية ، ظهر لي جملة من الحقائق والنتائج - فيما يتعلق بموضوع هذا المقرر - ألخص أهمها فيما يلي:

١- نَأيُ كثير من الخاصة بَلْه العامة عن هذا الجانب العظيم من الفقه الإسلام ؛ لعدم الإتيان له من أبوابه، وفقدان القدرة على آلته ووسائله، وذهاب الصبر على مزاولته ومعاناته .

٢- من أهم ما يقرِّب فقه العاملات المالية، ويهوِّن صعبه:

تجديد عرضه، وتأصيل قواعده الحاكمة ، ومعرفة مبادئه الرئيسة وهيكليته العامة، وربطه بالحياة وشؤون الناس وأهدافهم .

٣- التطبيقات المعاصرة ، وترجيع النظر في الصور والأمثلة الحديثة، للمسائل الفقهية وأمثلتها وتطبيقاتها القديمة :

هو أهم باعث على جعل فقه المعاملات المالية بصورة قريبة المتناول ، واضحة المعالم ، موضوعة للإفهام، مأنوسة مألوفة، حية نابضة ، حاملة على حسن الفهم وجودة التأصيل لقديم المسائل الفقهية، وصحة التنزيل وصواب الحكم لغيرها من المسائل المستجدة.

## قراءة وتعليق على التصور المقدم المقترح لمادة فقه المعاملات المالية:

من خلال ماسبق دراسته ، وبعد دراسة متأنية فاحصة للتصور المقدم المقترح لمادة فقه المعاملات المالية ، والمرفق بهذا الخطاب ، ومع استصحاب أن هذه المادة ستكون - إن شاء الله تعالى - "متطلب كلية" ضمن مواد كلية الاقتصاد والإدارة ، ساعتين في الأسبوع ، لفصل دراسي واحد.

من خلال ذلك كله ولَحْظه ومراعاته ، أذكر التعليقات التالية :

**أولاً** : ضمن بيان أهمية مادة فقه المعاملات المالية ، جاء في الورقة (ص ٢ ، ١) :

" إحداث مادة لفقه المعاملات المالية ، تتضمن بعض مقاصد الشريعة وقواعدها الكلية .. ولعل من أهم أهداف هذه المادة أن يتم تزويد الطالب بأهم المقاصد والقواعد والمبادئ التي تساعده في تمحيص ... " .

١ - ينبغي أن يضم إلى ما ذكر في بيان أهمية هذه المادة : "معرفة طبائع العقود المسماة" ، ويضم إلى مفردات المادة (ص ٣) ، مما يحقق هذا الهدف ، تقسيمات العقود المسماة وعرضها وتصنيفها .

وهو مفيد جداً في إعطاء تصور عام شامل للعقود ، وطبيعة كل عقد منها في نفسه ، وبيان الوفق والفرق بين كل عقد منها ، مع عرض إجمالي لجملة العقود المسماة في الفقه الإسلامي .

(وقد تعرضت جملة من المداخل الفقهية المعاصرة لذلك، راجع مثلاً : المدخل الفقهي للأستاذ الزرقا ، الفصل : ٤٦ ، ٤٧ ) .

٢- مقاصد الشريعة في المعاملات المالية مهمة للغاية ، ودراستها تفتح آفاقاً عالية ، فسيحة الأرجاء من النظر الفقهي والتعليل الشرعي ، ولا أعرف من كتب في ذلك في مستوى ما كتبه الإمام الطاهر بن عاشور ، في كتابه الجليل : " مقاصد الشريعة الإسلامية" (كما ذكر في المراجع المقترحة ص ٤) .

لكني أرجو أن يوفق المعنيون بهذه المادة إلى فهم مقاصده وعباراته ودرك إيماءاته . ولو وجدنا مرجعاً أقرب درجة ، وألين عبارة لكان أولى وأحرى .

لم تذكر - ضمن مفردات المادة - القواعد الفقهية المتعلقة بالمعاملات المالية ، ولا أشير في المراجع إلى ما يحقق هذا الهدف منها .

والذي أرى لذلك : انتقاء جملة ضرورية مناسبة من أهم قواعد المجلة العدلية ، مما يتعلق بالمعاملات المالية ، مما لا يزيد على العشرين قاعدة فحسب ، من قواعدها المئة، وتقرير دراستها دراسة موجزة .

ويعيننا على ذلك : المدخل الفقهي للأستاذ الزرقا ، الجزء الثاني منه ، الباب الثاني من القسم الثالث ، فقد رتب قواعد المجلة ترتيباً موضوعياً ، وشرحها بإيجاز ، إضافة إلى شروح موجزة أخرى يمكن الإفادة منها : للدعاس ، ولأبي الوفا درويش .

**ثانياً** : ما كتب في مفردات المادة (ص ٣) ، والذي أراه حولها ما يلي :

١- يفتتح هذا المقرر بـ : مقاصد الشريعة في التصرفات المالية .

٢- يكون تالي ذلك : القواعد الفقهية المتعلقة بالمعاملات المالية .

ثم كما ورد في الورقة المذكورة :

المال : تعريفه وأقسامه .

الملك : أنواعه وأسبابه ، وحالات نزع الملك ، لا أرى موجباً لإفرادها وتمييزها هنا ، فيمكن درجها تحت ما قبلها من أنواع الملك وأسبابه .

٣- ثم يضم إليها عقب ذلك هنا ما سبق ذكره من "تقسيمات العقود وعرضها وتصنيفها" .

٤- هناك اشتراك وتداخل بين : "أهم المحرمات في المعاملات المالية" ، والمفردات التفصيلية تحتها، وبين "البيوع الممنوعة" ، المذكورة عقب : البيع : حكمه وأنواعه . أرجو أن لا يئول ذلك إلى تكرار . (راجع مثلاً "نظرات في أصول البيوع الممنوعة" ، للعلامة الفقيه الشيخ عبدالسميع إمام) .

٥- هناك نوع انتقائية غير معللة في ذكر بعض العقود المسماة دون غيرها ، وفي عطف بعضها على بعض ، دون وحدة موضوعية ظاهرة .

في : " الإجارة والسمسرة والجعالة" .

"الوكالة والحوالة" .

٦- الأفراد المذكورة تحت عنوان : "بعض المعاملات المعاصرة" : يمكن أن يضم إليها أمثالها، لكن ينبغي الموازنة بين عدة اعتبارات ، أهمها مستوى الطالب ، وطبيعة المقرر ، والمواد ذات العلاقة في الكلية نفسها، ومراعاة واقع حياة الناس وحاجاتهم حولنا .

وأشير إلى بعض ذلك :

_ حقوق الابتكار : حق التأليف ، براءة الاختراع ، الاسم التجاري .

_ الخلوات .

_ نظام التأمين .

_ الإيجار المنتهي بالتمليك .

_ بعض العقود المستحدثة ، مثل : المقاولة، المضايفة، النشر والتوزيع .

ويمكن البت في ذلك خلال الاجتماع والمناقشة .

**ثالثاً** : المراجع المقترحة (ص ٤)

مع الإقرار بنفعها ، وجدواها في نفسها ، وللمقرر المذكور في الجملة ، لكنها ليست معبرة عن جميع مفردات المادة ، ولا مستوعبة لأهم المصادر والمراجع في كل فرد من مفردات المادة، ولا ممثلة التمثيل الملائم لمتطلب أكاديمي في فقه المعاملات المالية .

وبحاجة إلى استقراء أكبر، وانتقاء أفضل ، ولعل ورقة مستقلة - متوخية طبيعة هذه المادة ، ومستواها ، وأهدافها ، ومفرداتها - يمكن أن تقدم لاحقا في ذلك .

## ملاحظات دكتور عادل حميد يعقوب
## جامعة الملك خالد - كلية اللغة العربية والعلوم الاجتماعية والإدارية

نقترح أن تتكون مفردات من المادة من جزأين :

الجزء الأول : الجزء التأصيلي لأحكام المعاملات المالية "النظرية العامة للمعاملات في الإسلام" :

حتى يتمكن الطالب من استيعاب الجديد وضبطه بالضوابط الشرعية ومن أهم مشتملات هذه النظرية ما يلي :

* التعريف بالمعاملات في الفقه الإسلامي

* خصائص وسمات فقه المعاملات .

١/ قيامه على القواعد والمبادئ العامة .
٢/ الجمع بين الثبات والمرونة .
٣/ الأصل في المعاملات (الإباحة إلا ما حرم بنص)
٤/ معقول المعنى (يقوم على المصلحة وفهم الحكم والأسرار)

* من أحكام المعاملات المالية :

١/ المال (تعريفه - أقسامه - حرمة المال في الإسلام)
٢/ الملك أنواعه (مادي ، معنوي) أسبابه - حالات نزع الملك .
٣/ العقود (تعريفها - ضوابطها - أنواعها) .
٤/ المعاملات المحرمة في الإسلام (الربا - الغرر - الجهالة - الغبن - الاحتكار - الغصب- غسيل الأموال) . .

الجزء الثاني : الجزاء التطبيقي ويتم ربطه بالشركات والمؤسسات المالية المعاصرة ويقترح تقسيمه إلى التالي :

* معاملات المصارف :

١/ معاملات تمويلية ، وتشمل :
_ المرابحة للآمر بالشراء .
_ التمويل الإيجاري .

_ السلم والسلم الموازي .
_ التمويل بالتورق .
٢/ المشاركات :
_ صناديق الاستثمار .
_ الصناديق المضمونة .
_ المضاربات وخلافه .
٣/ الخدمات المصرفية :
_ الصرف - الحوالة - الوكالة - دراسات جدوى - بطاقات الائتمان - وما يستجد
* معاملات أسواق المال :
١/ التخريج الفقهي لأسواق المال (البورصة - الأسهم - السندات - الصكوك- الاختيارات - المستقبليات- وكل ما يتعلق بسوق المال) .
٢/ عمليات سوق المال :-
ـــ عمليات عاجلة ـــ( عمليات البيع والشراء في الحال ).
ـــ عمليات آجلة ـــ ( المضاربة أو المقامرة ) .
ـــ عمليات الاختيارات والمستقبليات .

*عمليات الشركات وتشمل :
_ الشركات التجارية
_ شركات التأمين .
_ صناديق التكافل الاجتماعي والمعاشات .

* دراسة الحقوق المعنوية :
_ الاسم التجاري (الشهرة) .
_ العلامة التجارية .
_ براءة الاختراع .
_ حقوق المؤلف .

* التجارة الإلكترونية .

# ملاحظات دكتور محمد بن إبراهيم السحيباني
# جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - قسم الاقتصاد والعلوم الإدارية

**الهدف :**

ستدرس المادة في كليات الاقتصاد والإدارة ، ولهذا ينبغي أن يكون الهدف تعريف الاقتصادي غير الدارس للفقه بأحكام عقود المعاملات المالية بشكل يظهر مدلولاتها الاقتصادية ، خاصة وأنه قد تم الربط بين هذه المادة ومواد (القانون والاقتصاد) التي تعنى بالتحليل الاقتصادي للتشريعات المختلفة .

**المنهجية المقترحة :**

- التقديم للمادة ببعض مفاهيم الاقتصاد الجزئي ذات العلاقة باقتصاديات التبادل (القيمة ، والمنفعة ، والكفاءة ، اقتصاد المعلومات ، ونظرية المباريات) .
- نظراً لاستحالة تغطية جميع المواضيع المتعلقة بالمعاملات المالية في هذه المادة فلا مناص من التركيز على المقاصد والمبادئ العامة التي تحكم هذه العقود ، وعدم الغوص في مجال علم الفقه وهو الأحكام الشرعية التفصيلية .
- تقسيم عقود المعاملات المالية إلى مجموعات متشابهة ، ويتم تحليل المدلولات الاقتصادية لكل مجموعة على حدة ، حيث ستؤدي هذه المنهجية إلى تغطية أكبر عدد ممكن من العقود (انظر التقسيم المقترح في المفردات أدناه) .
- تضمين المادة حالات دراسية تتضمن مناقشات تمت في المجامع الفقهية أو المؤتمرات والندوات التي تقيمها المؤسسات المالية الإسلامية حول بعض الابتكارات المالية .

**المفردات :**

من استعراض خطة قسم الاقتصاد والعلوم الإدارية في جامعة الإمام ، يلاحظ وجود أربع مواد لها علاقة بالمعاملات المالية وهي الملكية في الفقه ، عقود المعاوضات ، عقود الاستيثاق والارتفاق ، الشركات في الاقتصاد الإسلامي .

ويقترح أن تكون هذه المادة شاملة لأساسيات هذه المواد ، وأن يتم تقسيمها إلى ستة موضوعات أساسية على النحو التالي :

_ الملكية في الفقه : تعريف المال وتقسيماته ، أقسام الملك وأسبابه .
_ عقود المعاوضات : البيع والإجارة ، السلم والاستصناع ، الربا والصرف .
_ عقود الاستيثاق : الرهن والكفالة والضمان والحوالة .
- عقود الارتفاق : القرض والوديعة والعارية ، والوقف والوصية والهبة .
_ عقود الشركات : المضاربة، الشركات الأخرى، المزارعة والمساقاة .
_ المعاملات المالية المعاصرة : حالات دراسية مختارة .

**المراجع :**

المرجع السابع : العنوان الصحيح لهذا المرجع هو : قواعد المبادلات في الفقه الإسلامي : مقدمة للاقتصاديين ، وقد نشر في مجلة بحوث الاقتصاد الإسلامي التي تنشرها الجمعية الدولية للاقتصاد الإسلامي (المجلد الأول ، العدد الثاني ، ١٤١١ هـ ٣٥ - ٧٠ ) ويعد هذا المرجع من أهم المراجع لهذه المادة .

## ملاحظات دكتور عبد الله سليمان بن عبد العزيز الباحوث جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - قسم الاقتصاد والعلوم الإدارية

**عدد الوحدات الدراسية** : ثلاث وحدات أسبوعيا .
**الفئة المستهدفة** : طلاب كليات الاقتصاد والعلوم الإدارية .
**هدف المقرر** : إلمام الطالب بالعقود المالية المختلفة وتمكينه من معرفة العقود الشرعية بأنواعها المختلفة ، مع محاولة بيان النقد الموجه للنظريات والتطبيقات المخالفة للشريعة الإسلامية .

**مفردات المادة :**

_ مقدمة مختصرة عن مقاصد الشريعة ، وبخاصة فيما يتعلق بالمعاملات المالية .
_ عرض موجز لعدد من القواعد الفقهية الكبرى ، وفروعها المتعلقة بالمعاملات المالية (اليقين لا يزول بالشك ، لا ضرر ولا ضرار ، العادة محكمة ، الأمور بمقاصدها ، المشقة تجلب التيسير) .
_ عقود المعاوضات (البيع ، الصرف ، الإجارة ، السلم ، الاستصناع ، المرابحة ، المضاربة ، المزارعة ، المساقاة ، التأمين) .
_ عقود الإرفاق "التبرعات" (القرض ، العارية ، الوديعة ، الهبة ، الوقف ، الوصية)
_ عقود الإطلاقات (الوكالة ، الولاية ، الإذن للمحجور عليه أو الصغير بالتصرف)
_ العقود المنهي عنها (الربا ، القمار ، الميسر) .
( يراعى في تدريس هذه المفردات ما سبق وأن درسه الطالب ضمن مواد أخرى ، وذلك بحسب كل كلية ومتطلباتها) .

**المراجع المقترحة :**

_ محمد الطاهر بن عاشور - مقاصد الشريعة .

_ السيد سابق - فقه السنة ، الجزء الثالث .

_ أبو بكر الجزائري - منهاج المسلم .

_ د. عبد الله الدرعان - المدخل للفقه الإسلامي ، مكتبة التوبة ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

# ملاحظات دكتور سعد حمدان اللحياني
## كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ــ قسم الاقتصاد الإسلامي
## جامعة أم القرى - مكة المكرمة

**اسم المادة** : فقه المعاملات المالية :

**الهدف من المادة** : تعريف الطالب بالأحكام الشرعية لأهم المعاملات المالية وربط ذلك بالتطبيقات المعاصرة في المؤسسات والمصارف الإسلامية .

**أولا : تمهيد**

- _ مفهوم فقه المعاملات المالية
  - _ التعريف بالفقه .
  - _ التعريف بالمعاملات وأنواعها .
  - _ التعريف بالمال وتقسيماته .
    - _ متقوم وغير متقوم .
    - _ عقار ومنقول .
    - _ مثلي وقيمي .
- _ مقدمة حول العقود وتقسيماتها
  - _ تعريف العقد .
  - _ أركان العقد .
  - _ تقسيمات العقد .

ثانيا : أهم المعاملات المالية

١/ البيع :

- _ تعريف البيع
- _ حكمه ودليل مشروعيته .
- _ شروط البيع وأحكامه .
- _ الشروط في البيع .
- _ البيع الآجل وأحكامه .
- _ البيوع المنهي عنها وأسباب النهي .

_ بيع المرابحة للآمر بالشراء في المصارف الإسلامية .
_ تطبيق على بعض البيوع في الأسواق المالية .
٢/ الربا والقرض :
_ تعريف القرض وأحكامه
_ تعريف الربا
_ أنواع الربا وحكم كل نوع ودليله .
  _ ربا النسيئة .
  _ ربا البيوع (ربا فضل ، وربا نساء)
_ الفوائد المصرفية وحكمها والشبهات المثارة حولها .
_ خصم الكمبيالات في المصارف التجارية .
_ أحكام النقود الورقية من حيث الصرف .

٣/ السلم :
_ تعريف السلم .
_ شروط السلم .
_ أحكام السلم .
_ الاستصناع واحكامه .
_ تطبيق السلم والاستصناع في المصارف الإسلامية .

٤/ الإجارة :
_ تعريف الإجارة .
_ حكم الإجارة ودليل مشروعيتها .
_ شروط الإجارة .
_ أنواع الإجارة .
_ الإجارة المنتهية بالتمليك .

٥/ الشركات :
_ تعريف الشركة .
_ أنواع الشركات :
  _ شركة العنان .

_ شركة المضاربة .
_ شركة الأبدان .
_ شركة الوجوه .
_ المشاركة المتناقصة (المنتهية بالتمليك) في المصارف الإسلامية.
_ المضاربة المشتركة في المصارف الإسلامية .

٦/ الوديعة :
_ تعريف الوديعة .
_ حكم الوديعة ودليلها .
_ أحكام الوديعة .
_ الودائع المصرفية في المصارف وحقيقتها .
_ الوديعة الجارية .
_ الوديعة لأجل في المصارف التجارية .
_ الوديعة الاستثمارية في المصارف الإسلامية .

## ملاحظات دكتور عبد العزيز بن علي الغامدي
## كلية الشريعة - الرياض

أرى ما يأتي :

١/ زيادة الساعات المقررة للمادة من ساعتين إلى أربع ساعات على الأقل وفي فصلين دراسيين متتاليين ، حيث إن المنهج المقترح مع اقتضابه لا تكفيه الساعتان في فصل واحد ، إذا ما أردنا أن يلم الطالب بالمعاملات المالية في الفقه الإسلامي حتى تكون لديه القدرة على تمحيص شرعية المعاملات والعقود التي سوف يتعامل بها في حالة عمله في مؤسسات مالية أو شركات تجارية ، كما ذكر ذلك في أهداف المادة .

٢/ الزيادة في المفردات حتى يتحقق الهدف المرجو منها ، والتعديل في بعضها ، والتقديم والتأخير للبعض الآخر ، وذلك على النحو التالي :

### " مفردات المقرر "

- المال : تعريفه ، أنواعه .
- الملك : تعريفه ، أنواعه ، أسبابه .
- البيع ، تعريفه ، أنواعه ، شروطه ، الشروط فيه، الخيارات فيه .
- البيوع المنهي عنها .
- البيوع الآجلة .
- أهم التصرفات المحرمة في المعاملات المالية : الربا ، الغرر ، الجهالة ، الغبن ، الاحتكار ، الغصب ، الاختلاس ، القمار .
- الصرف .
- القرض .
- الوديعة .
- الحوالة .

- الرهن .
- الوكالة .
- الشركات وأنواعها .
- الإجارة ، والسمسرة ، والجعالة .
- بعض المعاملات المعاصرة كما وردت في المقترح .

## ملاحظات الدكتور نجاح عبد العليم أبو الفتوح
## مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي ــ جامعة الملك عبد العزيز

مقررات المادة :

الفصل الدراسي الأول :

أولا : مقدمة عن مفهوم الفقه وأصول الفقه وموقعهما من منظومة العلوم الإسلامية ، وكذا مفهوم وأهمية وخصائص وموقع الفقه المالي من هذه المنظومة .

ثانياً : مفاهيم وأحكام فقهية مالية :

١- المال : تعريفه وأقسامه .
٢- الملك: مفهومه وأنواعه وأسبابه وحالات نزع الملك.
٣- التعاقد : الأهلية والولاية وعيوب الإرادة .
٤- أهم المحرمات في المعاملات المالية :
  أ/الربا .
  ب/ الاحتكار .
  ج/ الغصب .
  د/الغرر والجهالة والغبن .
  هـ/الغش .
  و/النجس وتلقي الركبان .
٥- البيع : حكمه وأنواعه ، القيمة والثمن
٦- البيوع الممنوعة
٧- التسعير
٨- النقود والصرف
٩- القروض والمداينات والسفتجة
١٠- الحوالة والوكالة
١١- الرهن والوديعة
١٢- السمسرة والجعالة والأجر
١٣- أساليب إسلامية في استغلال الأموال :
  أ/ الشركة
  ب/ المضاربة

ج/ المرابحة
د/ الإجارة
هـ/المزارعة
و/ المساقاة .

الفصل الدراسي الثاني :

أولاً : مقدمة عن المقاصد الخمسة للشريعة الإسلامية وترتيب الأولويات وخصائص الشريعة الإسلامية من حيث اتصافها بالثبات والمرونة معا ، والمبادئ العامة لفقه الواقع .

ثانياً : معاملات مالية مستحدثة :

١- عمليات البنوك المركزية :
  أ/ الإصدار النقدي .
  ب/ مشروعية الأدوات المختلفة للسياسة النقدية والائتمانية
٢- عمليات المصارف وبعض المؤسسات الإسلامية :
  أ/ الشيك والكمبيالة والسند الإذني والبطاقة المصرفية .
  ب/ بيع المرابحة للآمر بالشراء .
  ج/ التمويل الإيجاري .
  د/ السلم والسلم الموازي .
  هـ/المشاركة المتناقصة ، والمشاركة المتتالية ، والمشاركة بالنقاط.
  و/ التمويل بالتورق .
  ز/ الاستصناع .

٣- عمليات بورصات الأوراق المالية والبضائع :
  أ/ الأسهم والسندات .
  ب/ المضاربة على فروق الأسعار .
  ج/ الخيارات والعقود المستقبلية .
  د/ صناديق الاستثمار والصناديق المضمونة .

٤- عمليات شركات التأمين وإعادة التأمين .

٥- التجارة الإلكترونية .
٦- الحقوق المعنوية .
٧- غسيل الأموال .

ثالثاً : دراسة حالة : حيث يعطى كل دارس نموذج لعقد مستحدث بغرض تقويم المعاملة المتضمنة في هذا العقد من منظور شرعي إسلامي ، ويحرر بهذا التقويم ورقة تسلم في نهاية الفصل الدراسي .

مراجع مقترحة :

بالإضافة إلى المراجع المقترحة بالورقة الأصلية يقترح الاستعانة بالمراجع الآتية :

١- الفقه على المذاهب الأربعة .
٢- مرتكزات استراتيجية - المعاملات المالية الإسلامية - د. عبد الحميد البعلي .
٣- صيغ وأساليب استثمار الأموال في البنوك الإسلامية - د. محمد أبو شادي .
٤- أدوات وتقنيات مصرفية - د. مدحت صادق .
٥- الممارسات غير المشروعة في بورصة الأوراق المالية - د. صالح البربري .
٦- سوق الأوراق المالية في ميزان الفقه الإسلامي .
٧- أصول التأمين - د. محمد مصطفى الجمال .
٨- الملكية الأدبية والفنية - نعيم مغبغب .
٩- غسيل الأموال - د. حمدي عبد العظيم .
١٠- الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية : الأجزاء الخاصة بفقه المعاملات المالية .
١١- قضايا اقتصادية معاصرة - صلاح الدين حسن السيس .
١٢- الإسلام وانتزاع الملكية للمصلحة العامة ، محمد الحاج الناصر.

# ملاحظات الدكتور محمد سعدو الجرف
# كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ــ قسم الاقتصاد الإسلامي - جامعة أم القرى

## مقدمة

أوصى مجلس إدارة مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي بإدخال مادة فقه المعاملات المالية متطلب كلية ضمن مواد كلية الاقتصاد والإدارة ، ساعتين في الأسبوع ، لفصل دراسي واحد .

وبناء على هذه التوصية ، قامت لجنة المناهج في المركز بدراسة الموضوع ، وذلك بالرجوع إلى المواد القريبة من تلك المواد ، والمدرجة في برامج كلية الاقتصاد والإدارة ، بأقسامها المختلفة ، أو في برامج كليات أخرى في الجامعة ، مثل كلية الآداب ، قسم الدراسات الإسلامية (١) .

تعليق د. محمد سعدو الجرف : المرجو ألا يتم الرجوع إلا إلى المواد التي يدرسها طالب كلية الاقتصاد والإدارة على مختلف مساقات الدراسة في الكلية .

## أولاً : هدف المادة

تهدف المادة إلى تزويد الطالب بالمعرفة الكافية بأحكام المعاملات الشرعية بأنواعها المختلفة مع إيضاح ما يستجد من أنواع المعاملات المالية المعاصرة وبيان أحكامها الشرعية ، وربط ذلك بالتطبيقات المعاصرة في المؤسسات والمصارف المالية .

## ثانياً : بيان أهمية مادة فقه المعاملات المالية

نصت المادة الأولى من الفقرة (ب) من لائحة جامعة الملك عبد العزيز على أن من بين أهداف الجامعة "العناية الخاصة بالدراسات الإسلامية وأبحاثها" .

كما نصت اللائحة التنفيذية لكلية الاقتصاد والإدارة الصادرة بموافقة معالي مدير الجامعة على أن من بين أهداف

الكلية "الاهتمام بتراث الفكر الإسلامي في مجالات الاقتصاد والإدارة ومشتقاتها العلمية".

وتحقيقاً لهذا الهدف السامي النبيل ، أدخلت في الأقسام المختلفة للكلية مواد علمية ذات طابع إسلامي ، مثل الاقتصاد الإسلامي ، والإدارة الإسلامية ، والمحاسبة الإسلامية .

ومن الملاحظ أن ما يتلقاه الطالب في كلية الاقتصاد من مواد شرعية ، خلال سني الدراسة الجامعية ، لا يتعدى مواد الثقافة الإسلامية، في مستوياتها الأربعة ، وكلها خالية من فقه المعاملات المالية ، وحيث إن خريج كلية الاقتصاد والإدارة يجب أن تكون لديه المقدرة على تمحيص شرعية المعاملات والعقود التي سوف يتعامل بها في حالة عمله في مؤسسات مالية أو شركات تجارية ، كان من المناسب إحداث مادة فقه المعاملات المالية ، تتضمن بعض مقاصد الشريعة وقواعدها الكلية ومفسدات العقود (كالربا والغرر) والمبادئ العامة في الملكية والمبايعات والمشاركات ، مع بيان مدلولاتها الاقتصادية .

ولعل من أهم أهداف هذه المادة أن يتم تزويد الطالب بأهم المقاصد والقواعد والمبادئ التي تساعده في تمحيص شرعية المعاملات والعقود التجارية حوله ، كما تثير فيه الرغبة في نقد النظريات الغربية ، والقدرة على هذا النقد ، وإظهار القيم الكامنة في هذه النظريات ، مما يؤدي بالضرورة إلى إثارة التفاعل بين الطالب والمواد الدراسية ، وبينه وبين الأستاذ ، الأمر الذي يكون من شأنه في النهاية العمل على تعزيز البرامج الرامية إلى تحقيق إسلامية العلوم الاجتماعية .

وتجدر الإشارة أخيراً إلى أن عدداً من كليات الاقتصاد والإدارة في جامعات الولايات المتحدة تدرس فيها الآن مادة "القانون والاقتصاد" وربما أنشئت لها أقسام متخصصة . فلا عجب إذن أن تدرس عندنا مادة الفقه الاقتصادي ، أو فقه المعاملات الاقتصادية أو المالية .

## ثالثاً : منهجية المادة

١- المادة المقترحة سوف تدمج بين محتويات عدة مواد في فقه المعاملات في قسم الدراسات . وتتعرض للدلالات والآثار الاقتصادية .

٢- لا تتعرض للشكليات الحقوقية المحضة ، مثل مجلس العقد، أهلية العائد (التمييز ، الجنون ، العته ، الصغر) ، أنواع العقد (صحيح ، باطل ، فاسد ، نافذ ، موقوف) ، وصيغة العقد (الإيجاب والقبول ، العقد المنجز ، العقد المعلق ، العقد المضاف إلى المستقبل) ، القبض وصوره، عيوب العقد (شوائب الإدارة ، عيوب الرضا ، : الإكراه، الغلط ، التدليس) ، وسوف تركز على رأي جمهور الفقهاء ، دون الدخول في تفصيلات خلافية كثيرة، وقد تبرز رأياً آخر إذا كان فيه وجاهة في ضوء الظروف والأوضاع المعاصرة .

تعليق د. الجرف : " أرى أن من الأهمية بمكان في مادة فقه المعاملات المالية دراسة الأهلية - الولاية - عيوب الإرادة - نظرية العقد - تقسيمات العقود .

٣- تتعرض المادة المقترحة لصيغ وتطبيقات معاصرة لا تتناولها عادة كتب الفقه التقليدية .

## رابعاً : مفردات المادة

- المال : تعريفه وأقسامه .
- الملك : أنواعه ، أسبابه ، حالات نزع الملك .
- أهم المحرمات في المعاملات المالية :
  - الربا .
  - الغرر .
  - الجهالة .

- الغبن .
- الاحتكار والتسعير .

*تعليق د. الجرف "مفردات مترادفة يكتفى منها فقط بدراسة الغرر"*

- الغصب

*تعليق د. الجرف أرجو استبدال باب الغصب بأبواب : القرض - الضمان - الكفالة*

- البيع : حكمه وأنواعه .
- البيوع الممنوعة (المنهي عنها)
- الصرف (السلم)
- المداينات

*تعليق د. الجرف "يمكن تحديد المداينات وقصرها على باب القرض"*

- الإجارة والسمسرة والجعالة

*تعليق د. الجرف أرجو استبدال باب الجعالة بباب الوديعة وباب السمسرة بالرهن*

- الشركات وأنواعها .
- الوكالة والحوالة .

**بعض المعاملات المعاصرة**

- بيع المرابحة للآمر بالشراء .
- التمويل الإيجاري والرهن العقاري .
- السلم والسلم الموازي .
- المشاركة المتناقصة والمشاركة المتتالية والمشاركة بالنقاط.
- التمويل بالتورق .
- الاستصناع .
- صناديق الاستثمار والصناديق المضمونة .
- الاختيارات والمستقبليات

*تعليق د. الجرف "صحة العبارة هي : الخيارات والعقود المستقبلية."*

- البيع المتوازي للعملات .

## ملاحظات الدكتور خالد سعد المقرن
## جامعة الإمام محمد بن سعود ـ قسم الاقتصاد والعلوم الإدارية ـ الرياض

### مقدمة

أوصى مجلس إدارة مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي بإدخال مادة فقه المعاملات المالية متطلب كلية ضمن مواد كلية الاقتصاد والإدارة ، ساعتين في الأسبوع ، لفصل دراسي واحد .

وبناء على هذه التوصية ، قامت لجنة المناهج في المركز بدراسة الموضوع ، وذلك بالرجوع إلى المواد القريبة من تلك المواد ، والمدرجة في برامج كلية الاقتصاد والإدارة ، بأقسامها المختلفة ، أو في برامج كليات أخرى في الجامعة ، مثل كلية الآداب ، قسم الدراسات الإسلامية (١) .

*تعليق د. خالد سعد المقرن : أرى أن يضاف إلى أهداف المادة تمكين الطالب من امتلاك آلية الاستفادة من المراجع الفقهية في التأصيل الفقهي والتكييف الفقهي لبعض العقود المعاصرة"*

### أولاً : هدف المادة

تهدف المادة إلى تكليف الطالب بالمعرفة الكافية بأحكام المعاملات الشرعية بأنواعها المختلفة مع إيضاح ما يستجد من أنواع المعاملات المالية المعاصرة وبيان أحكامها الشرعية ، وربط ذلك بالتطبيقات المعاصرة في المؤسسات والمصارف المالية .

### ثانياً : بيان أهمية مادة فقه المعاملات المالية

نصت المادة الأولى من الفقرة (ب) من لائحة جامعة الملك عبد العزيز على أن من بين أهداف الجامعة "العناية الخاصة بالدراسات الإسلامية وأبحاثها" .

كما نصت اللائحة التنفيذية لكلية الاقتصاد والإدارة الصادرة بموافقة معالي مدير الجامعة على أن من بين أهداف

الكلية "الاهتمام بتراث الفكر الإسلامي في مجالات الاقتصاد والإدارة ومشتقاتها العلمية".

وتحقيقاً لهذا الهدف السامي النبيل ، أدخلت في الأقسام المختلفة للكلية مواد علمية ذات طابع إسلامي ، مثل الاقتصاد الإسلامي ، والإدارة الإسلامية ، والمحاسبة الإسلامية .

ومن الملاحظ أن ما يتلقاه الطالب في كلية الاقتصاد من مواد شرعية ، خلال سني الدراسة الجامعية ، لا يتعدى مواد الثقافية الإسلامية، في مستوياتها الأربعة ، وكلها ... من فقه المعاملات المالية ، وحيث إن خريج كلية الاقتصاد والإدارة يجب أن تكون لديه المقدرة على تمحيص شرعية المعاملات والعقود التي سوف يتعامل بها في حالة عمله في مؤسسات مالية أو شركات تجارية ، كان من المناسب إحداث مادة فقه المعاملات المالية ، تتضمن بعض مقاصد الشريعة وقواعدها الكلية ومفسدات العقود (كالربا والغرر) والمبادئ العامة في الملكية والمبايعات والمشاركات ، مع بيان مدلولاتها الاقتصادية .

ولعل من أهم أهداف هذه المادة أن يتم تزويد الطالب بأهم المقاصد والقواعد والمبادئ التي تساعده في تمحيص شرعية المعاملات والعقود التجارية حوله ، كما تثير فيه الرغبة في نقد النظريات الغربية ، والقدرة على هذا النقد ، وإظهار القيم الكامنة في هذه النظريات ، مما يؤدي بالضرورة إلى إثارة التفاعل بين الطالب والمواد الدراسية ، وبينه وبين الأستاذ ، الأمر الذي يكون من شأنه في النهاية العمل على تعزيز البرامج الرامية إلى تحقيق إسلامية العلوم الاجتماعية .

وتجدر الإشارة أخيراً إلى أن عدداً من كليات الاقتصاد والإدارة في جامعات الولايات المتحدة تدرس فيها الآن مادة "القانون والاقتصاد" وربما أنشئت لها أقسام متخصصة . فلا عجب إذن أن تدرس عندنا مادة الفقه الاقتصادي ، أو فقه المعاملات الاقتصادية أو المالية .

*تعليق د. خالد سعد المقرن : بالنسبة لثانياً أعتقد أن من الأهمية بمكان للباحث أن يتعرف على مقدمة فقهية عن العقود وأركانها وأنواعها وصيغها . هذا يحقق للباحث خلفية عن مصطلحات الفقهاء التي قد تختلف عن اصطلاحات القانون التي قد تكون أكثر تداولاً في بعض المؤسسات .*

**ثالثاً : منهجية المادة**

١- المادة المقترحة سوف تدمج بين محتويات عدة مواد في فقه المعاملات في قسم الدراسات . وتتعرض للدلالات والآثار الاقتصادية .

٢- لا تتعرض للشكليات الحقوقية المحضة ، مثل مجلس العقد، أهلية العائد (التمييز ، الجنون ، العته ، الصغر) ، أنواع العقد (صحيح ، باطل ، فاسد ، نافذ ، موقوف) ، وصيغة العقد (الإيجاب والقبول ، العقد المنجز ، العقد المعلق ، العقد المضاف إلى المستقبل) ، القبض وصوره، عيوب العقد (شوائب الإدارة ، عيوب الرضا ، : الإكراه، الغلط ، التدليس) ، وسوف تركز على رأي جمهور الفقهاء ، دون الدخول في تفصيلات خلافية كثيرة، وقد تبرز رأياً آخر إذا كان فيه وجاهة في ضوء الظروف والأوضاع المعاصرة.

٣- تتعرض المادة المقترحة لصيغ وتطبيقات معاصرة لا تتناولها عادة كتب الفقه التقليدية .

*تعليق د. خالد سعد المقرن : من الأهمية بمكان إعطاء الطالب مقدمة فقهية عن العقود تعريفها وأنواعها وأركانها وعيوبها قبل الدخول في تعريف المال" .*

**رابعاً : مفردات المادة**

- المال : تعريفه وأقسامه .
- الملك : أنواعه ، أسبابه ، حالات نزع الملك .
- أهم المحرمات في المعاملات المالية :
  - الربا .
  - الغرر .
  - الجهالة .
  - الغبن .
  - الاحتكار والتسعير .
  - الغصب
- البيع : حكمه وأنواعه .
- البيوع الممنوعة (المنهي عنها)
- الصرف (السلم)
- المداينات
- الإجارة والسمسرة والجعالة
- الشركات وأنواعها .
- الوكالة والحوالة .

**بعض المعاملات المعاصرة**

- بيع المرابحة للآمر بالشراء .
- التمويل الإيجاري والرهن العقاري .
- السلم والسلم الموازي .
- المشاركة المتناقصة والمشاركة المتتالية والمشاركة بالنقاط.
- التمويل بالتورق .
- الاستصناع .
- صناديق الاستثمار والصناديق المضمونة .
- الاختيارات والمستقبليات
- البيع المتوازي للعملات .

*تعليق د. خالد سعد المقرن : أحبذ أن يكون هناك جانب تطبيقي عملي للدارس إذا أمكن وقد يعطى الطالب أحد العقود المعاصرة لتقديم ورقة حوله تسلم في آخر الفصل الدراسي .*

**خامساً : مراجع مقترحة**

- علي الخفيف ، المعاملات المالية .
- أحمد إبراهيم بك ، المعاملات الشرعية
- فصول مختارة من بعض المداخل الفقهية المعاصرة (عمد سلام مدكور ، مصطفى الزرقا وسواهما) .
- محمد الطاهر بن عاشور ، مقاصد الشريعة ، الفصل المتصل بالمعاملات المالية .
- إبراهام يودوفيتش ، الشركة والربح في الإسلام (بالإنجليزية) .
- الزرقا والقري ، التعويض عن ضرر المماطلة في الدين ، لتوضيح أهمية المداينة في الحياة الاقتصادية ، وعناية الشريعة بالمداينات مما يصلح نموذجاً عملياً لإيضاح الوظائف الاقتصادية للأحكام الشرعية .
- الزرقا ، محمد أنس ، بعض اقتصاديات قواعد التبادل المالي (المعاوضات) في الشريعة الإسلامية ، مجلة الجمعية الدولية للاقتصاد الإسلامي ، لندن ، ١٩٩١م ، (فيه أيضاً إيضاح للوظائف الاقتصادية لبعض الأحكام الشرعية الأساسية المتصلة بالمعاوضات).

*تعليق د. خالد سعد المقرن : أحبذ إضافة مرجع فقهي أصيل كمرجع علمي يساعد الطالب ويربطه بأمهات الكتب الفقهية .*